

أين تونس من مساعي إصلاح قواعد الضريبة الدولية؟¹

المراجع

التداعيات السلبية لهذه الاتفاقية على بلدان الجنوب التي ستؤدي إلى خسارة حقوق فرض الضريبة أولا وخسارة عائدات جباية مشروعة ثانيا مما سيؤدي إلى مأسسة الحيف الجبائي على الصعيد العالمي¹⁰.

أدى ذلك إلى تبني المجموعة الأفريقية صلب الأمم المتحدة بدعم من منظمات مجتمع مدني مبادرة إلى اصلاح قواعد الضريبة العالمية في إطار الأمم المتحدة أين ستتم مناقشة القضايا الضريبية الدولية على قدم المساواة ضمن وصول صوت بلدان الجنوب وهو ما كان غائبا عما يتم العمل عليه في إطار منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

يسمح النظام الضريبي الدولي في صغته الحالية بتحويل الأرباح من بلدان الجنوب إلى بلدان الشمال من خلال اعلاء مصالح البلدان المتقدمة التي تنتصب فيها الشركات المتعددة الجنسيات، على مصالح بلدان الجنوب، موضع استغلال الموارد الطبيعية وتحقيق الأرباح. وهو ما يتنافى مع المبادئ الدولية التي تنص على أن لكل دولة الحق في استغلال مواردها الطبيعية ويمنع على أي دولة أن تقوض حق دولة أخرى في استغلال مواردها¹¹. ينطبق هذا المبدأ أيضاً على الثروات التي يتم خلقها في بلدان الجنوب ليتم نقلها لاحقاً إلى بلدان الشمال مما يقوض حق بلدان الجنوب من فرض ضريبة عليها.

تقوم أيضاً منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنقض حق بلدان الجنوب في فرض الضرائب. على سبيل المثال تعتبر اتفاقيات المنظمة السابقة أن الشركات الفرعية للشركات متعددة الجنسيات مستقلة عن الشركة الأم بهذا تحقيق الشركات الفرعية أرباح في بلدان الجنوب تحول للشركة الأم في بلدان الشمال لتجد بلدان الجنوب نفسها أمام شركة لا تدفع الضرائب نظراً لان المرايبح قد وقع تحويلها للشمال.

أما في إطار الاتفاقية الجديدة، حل الركيترين، تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات والشركات المتفرعة عنها شركة واحدة فيتم إذا فرض ضريبة على جزء فقط من الماراييح يقع تقسيمه بين بلد المنشأ والبلد أين يتم تحقيق الأرباح. كما أن مجال تطبيق الاتفاقية ضيق على اعتبار هذا الإطار لا ينطبق إلا على 100 من الشركات متعددة الجنسيات فقط.

ما يزيد هذه الوضعية تعقيداً هو الغموض الذي يحوم حول مآل الاتفاقية. حيث صرح وزير المالية الفرنسي في شهر فيفري المنقضي أن "كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية والهند تعرقل سير الاتفاقية مما أدى إلى تضاؤل فرص نجاحها". كما أشار أنه في صورة

مؤخراً تزايدت الجهود من أجل مكافحة التدفقات المالية غير المشروعة وتعزيز تعبئة الموارد المحلية أكثر من أي وقت مضى بعد أن اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في أواخر 2022 قراراً بشأن تعزيز التعاون الضريبي الدولي من خلاله التزمت جميع الدول الأعضاء بإطلاق إجراءات دولية بين الحكومات متعلقة بالضريبة تحت رعاية الأمم المتحدة لتقييم الخيارات المتاحة لاتخاذ الإجراءات اللازمة التي تشمل خلق إطار جديد من أجل التعاون الدولي حول المسائل الضريبية².

تمت مناقشة هذه المسألة خلال حدث جانبي للجمعية العامة للأمم المتحدة "الطريق إلى الاتفاقية الضريبية للأمم المتحدة"³ نظمه منتدى التمويل من أجل التنمية Financing for Development FFD الذي ينضوي تحت المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة ECOSOC بمشاركة مجموعة من المتدخلين عن منظمات مجتمع مدني كانت طرفاً في صياغة ومناصر قرار الأمم المتحدة بشأن إرساء اتفاقية أممية حول الضريبة وهي على التوالي شبكة العدالة الجباية بأفريقيا⁵، التحالف العالمي للعدالة الضريبية⁶، شبكة العالم الثالث⁷ والشبكة الأوروبية المعنية بالديون والتنمية⁸.

تم التأكيد خلال النقاش على تاريخية الحدث الذي شهدته كافة المنظمات العاملة من أجل إصلاح القضايا الضريبية عندما وقع التصويت على تبني قرار الأمم المتحدة بشأن الاتفاقية الضريبية. تأتي هذه المبادرة عقب إقرار استحالة القيام بهذا الإصلاح الحاسم تحت مظلة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD التي تحتكر سن قواعد الضريبة الدولية منذ خمسين سنة.

كانت اتفاقية الضريبة العالمية أو ما يعبر عنه بحل الركيترين النقطة التي افاضت كأس بلدان الجنوب. هي اتفاقية سنتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD سنة 2021 في تواصل لعملها حول محاربة تآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح (Base Erosion and Profit Shifting BEPS) فيما يعبر عنه بالإطار الشامل الذي يسعى إلى تقسيم عادل للضرائب بين مختلف البلدان من خلال ضريبة دنيا ب 15 بالمائة وتحديد طرق فرض الضرائب على الاقتصاد الرقمي⁹.

تغيب الشمولية عن هذه الاتفاقية التي تم وضع أسسها من قبل البلدان المتقدمة وطالما كانت بلدان الجنوب الطرف الذي تفرض عليه القواعد دون تشريكه في المناقشات حولها أو حول سنّها. إضافة إلى ذلك أثبتت الدراسات

1. يستند هذا المقال إلى دراسة نشرها المرصد التونسي للاقتصاد حول [اتفاقية الضريبة العالمية وتداعياتها على اقتصاديات شمال أفريقيا وإلى مداولات الحدث الجانبي "الطريق إلى الاتفاقية الضريبية للأمم المتحدة"](#) بتاريخ 17 أبريل 2023
2. [Tax Report 2023 | Financing for Sustainable Development \(Office \(un.org\)](#)
3. [The Road to a UN Tax Convention \(Financing for Development Forum 2023 Side Event\) | UN Web TV](#)
4. [Financing for Development Forum 2023 | Financing for Sustainable Development \(Office \(un.org\)](#)
5. [Tax Justice Network Africa \(TTINA\) \(taxjusticeafrica.net\)](#)
6. [Home page - Global Tax Justice](#)
7. [Welcome to Third World Network \(TWN\)](#)
8. [Eurodad](#)
9. [Global Tax Agreement - Perspectives from Tunisia | Rosa Luxemburg Stiftung \(rosaluxna.org\)](#)
10. [Tax incentives in North Africa: Will the Global Tax Agreement be able to achieve its goals in reducing tax competition and granting more tax revenues for North Africa countries? | Tunisian Observatory of Economy \(economie-tunisie.org\)](#)



قدم المساواة بطريقة ديمقراطية يتم فيها احترام وجود وحقوق البلدان النامية. أما الإدارة التونسية فتواصل تبني اتفاقيات هذه المنظمة وتتكل عليها حصريا في المساعدات التقنية.

تكتفي تونس حاليا بتأييد رسمي لاتفاقية الضريبة العالمية وليست ملزمة بتطبيقها طالما لم توقعها. ولا تزال الفرصة متاحة لبلدنا لمراجعة خياراته واتخاذ خطوة استباقية من أجل ضمان حقوقها السيادية في فرض الضريبة والمساهمة في خلق فضاء أكثر تمثيلية لبلدان الجنوب. نشرت مؤخرا الأمانة العامة للأمم المتحدة دعوة لتقديم المساهمات حول تعزيز التعاون الضريبي الشامل والفعال في الأمم المتحدة¹⁹ شاركت فيه كل من المغرب ونيجيريا.

بناء عليه يدعو المرصد التونسي للاقتصاد الدولة التونسية استغلال هذه الفرصة من خلال ارسال مساهمتها من أجل تعزيز التعاون الضريبي حيث لا يزال مجال المساهمة مفتوحا الى غاية آخر شهر ماي وعدم تفويت الفرصة لأن نكون على الجانب الصحيح من تاريخ إصلاح قواعد الضريبة الدولية.

عدم نجاح الاتفاقية على بلدان الاتحاد الأوروبي الأخذ بزمام المبادرة وهو ما سبق أن بدأت فرنسا بفعله من خلال أخذ القرار بفرض ضريبة على الشركات المتعددة الجنسيات في قطاع الاقتصاد الرقمي.¹²

على الصعيد الوطني نشر الرائد الرسمي عدد 26 لسنة 2023 مرسوم يتعلق بالموافقة على الاتفاقية متعددة الأطراف لتنفيذ الإجراءات المتعلقة بالاتفاقيات الضريبية لتفادي تآكل الوعاء الضريبي وتحويل الأرباح المعتمدة بباريس في 24 نوفمبر 2016 (BEPS 2016) والموقعة من قبل الجمهورية التونسية بتاريخ 24 جانفي 2018.¹³ يجدر الإشارة ان هذا التوقيع كان نتيجة لضغوطات من قبل الاتحاد الأوروبي وصلت حد ابتزاز تونس من خلال وضعها على اللائحة السوداء للبلدان غير المتعاون في المجال الضريبي جنبا الى جنب مع بلدان مصنفة كجنات ضريبية ليتم سحب تونس من القائمة بعد امضائها الاتفاقية السابق ذكرها¹⁴.

أما فيما يتعلق باتفاقية الضريبة العالمية محل النقاش الحالي فاكثفت تونس بتأييد رسمي حسب لائحة أعضاء الإطار الشامل المنضمين الى بيان أكتوبر 2021 حول حل الركبتين الذي حينته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بتاريخ 16 ديسمبر 2022.¹⁵ دون توفر معلومات محلية حول مدى جاهزية تونس لتطبيق اتفاقية الضريبة العالمية وإذا ما قامت السلطات المعنية بالتدقيق في مدى ملاءمة الاتفاقية للتشريع التونسي.

يجدر التذكير بان قرار فرض ضريبة على الاقتصاد الرقمي ب 3 بالمائة الذي اتخذ في قانون المالية لسنة 2022 لم يدخل حيز التنفيذ الى الآن. فهل يقع عمدا التخلي عن تنفيذ القرار تحضيرا لإمضاء اتفاقية الضريبة العالمية التي تنص على عدم فرض ضريبة على الاقتصاد الرقمي؟

نشرت إدارة العامة للضرائب التونسية أخبار حول تنظيم أيام تكوينية لصالح اطارتها حول الاقتصاد الرقمي¹⁶ ومكافحة التهرب الضريبي¹⁷ يؤثتها خبراء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمقر الإدارة في تونس التي تشيد الإدارة التونسية بخبراتها. اين يكمن التناقض وانعزال تونس عن مستجدات إصلاح قواعد الضريبة الدولية.

نشرت العديد من الدراسات¹⁸ حول فشل سياسات هذه المنظمة في ضمان حق بلدان الجنوب في فرض الضريبة وفي حماية عائداتها الجبائية ووقع انتقاد اتفاقياتها وممارستها على الصعيد الوطني والقاري والدولي. أدى هذا النقد إلى خلق مسار عمل على اصلاح قواعد الضريبة الدولية في إطار الأمم المتحدة لضمان مفاوضات شاملة لجميع البلدان جنوبا وشمالا تتم على

11. [International Law and Natural Resources Policies \(unm.edu\)](#)
12. [US, India and Saudi Arabia Are Blocking OECD-led Pillar One, French Finance Minister Says | IBFD](#)
13. [المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية \(iort.gov.tn\)](#)
14. [Liste noire : Que révèlent les correspondances entre la Tunisie et l'Union européenne ? – Inkyfada](#)
15. [Members of the OECD/G20 Inclusive Framework on BEPS joining the Statement on a Two-Pillar Solution to Address the Tax Challenges Arising from the Digitalisation of the Economy](#)
16. [Direction Générale des Impôts-Tunisie's Post 5](#)
17. [Direction Générale des Impôts-Tunisie's Post 11 -05-Impôts-Tunisie's Post 11 2023](#)
18. [Global Tax Agreement – Perspectives from Tunisia | Rosa Luxemburg Stiftung \(rosaluxna.org\) Tax incentives in North Africa: Will the Global Tax Agreement be able to achieve its goals in reducing tax competition and granting more tax revenues for North Africa countries? | Tunisian Observatory of Economy \(\(economie-tunisie.org](#)
19. [Inputs | Financing for Sustainable Development \(Office \(un.org](#)

